

الاقتصاد الأزرق كرافد للتنوع الاقتصادي: دراسة التجربة الإندونيسية وإمكانية

الاستفادة منها في الجزائر

كريمة لعربي*

أستاذة محاضرة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)

جامعة مولود معمري تيزي وزو

تاريخ الاستلام: 2025.04.12 / تاريخ القبول: 2025.05.25.

الملخص:

تتناول هذه الورقة موضوع الاقتصاد الأزرق كمسار تنموي واعد لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، وذلك على ضوء التجربة الإندونيسية التي تعد نموذجا يحتذى به، لاسيما في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق 2030 يتطلب الاستثمار في البنية التحتية وتشجيع الابتكار في الاقتصاد الأزرق، إضافة إلى الإدارة الفعالة والتشاركية للموارد البحرية. كما لا يجب تجاهل دور التنسيق ما بين القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق، وتوفير مناخ عام مساند وفق تحليل PESTEL (البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية والقانونية).

الكلمات الدالة:

التنوع الاقتصادي، الاقتصاد الأزرق، الاستثمار الأزرق، الاقتصاد الجزائري، التجربة الإندونيسية.

L'économie bleue comme levier de diversification économique : enseignements de l'Indonésie et perspectives pour l'Algérie

Karima Larabi

Résumé

Cette communication aborde la thématique de l'économie bleue en tant que voie de développement prometteuse pour réaliser la diversification économique

* karima.larabi@ummto.dz

en Algérie, à la lumière de l'expérience indonésienne, considérée comme un modèle à suivre, notamment dans le secteur de la pêche et de l'aquaculture.

L'étude conclut que l'atteinte des objectifs de la Stratégie nationale de l'économie bleue à l'horizon 2030 nécessite des investissements dans les infrastructures, ainsi qu'un encouragement de l'innovation dans ce domaine. Elle insiste également sur l'importance d'une gestion efficace et participative des ressources marines. Par ailleurs, la coordination intersectorielle entre les acteurs concernés par l'économie bleue ne doit pas être négligée, tout comme la nécessité de créer un environnement général favorable, conformément à l'analyse PESTEL (politique, économique, sociale, technologique, environnementale et légale).

Mots-clés : diversification économique, économie bleue, investissement bleu, économie algérienne, expérience indonésienne.

The blue economy as a driver of economic diversification: lessons from Indonesia and prospects for Algeria

LARABI Karima

Summary:

This paper examines the blue economy as a promising path for economic diversification in Algeria, inspired by the Indonesian model. It concludes that achieving the goals of Algeria's blue economy strategy 2030 requires investment in infrastructure, innovation, and effective participatory marine resource management. It also stresses the need for cross-sectoral coordination and a supportive environment based on PESTEL analysis.

Key Words: Economic diversification, Blue economy, blue investment, Algerian economy, Indonesian experience.

مقدمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي خيارا استراتيجيا لتجاوز الخلل الهيكلي الذي يعاني منه اقتصاد الجزائر، جراء الاعتماد المفرط على مداخل قطاع المحروقات. وقد وعت الحكومة أهمية توسيع قاعدتها الإنتاجية، خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية 2014، وأثر جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد

الوطني، حيث سعت إلى وضع استراتيجيات وسياسات داعمة لقطاعات إنتاجية غير نفطية وأنشطة أكثر استدامة لتفادي الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وتعد التجربة الإندونيسية في تعزيز الاقتصاد الأزرق كمنهج أساسي لتحقيق التنوع الاقتصادي جديرة بالدراسة والتحليل لاستنباط عوامل نجاحها والاستفادة منها. خاصة وأن الجزائر تزخر بأطول طول ساحل في شمال إفريقيا مما يتيح لها فرصا عديدة للاستفادة من مواردها البحرية والتوجه نحو الاستثمار والنمو الأزرق. وعليه، نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تعزيز الاقتصاد الأزرق لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجربة

الإندونيسية؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

- إبراز أهمية الاقتصاد الأزرق كمسار تنموي واعد لتحقيق التنوع الاقتصادي.
- عرض التجربة الإندونيسية في مجال الاقتصاد الأزرق وتحليل عوامل نجاحها
- استخلاص الدروس لدعم الاقتصاد الأزرق في الجزائر

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

- الاقتصاد الأزرق: مفهومه وعلاقته بالتنوع الاقتصادي.
- الاقتصاد الأزرق كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر
- التجربة الإندونيسية في التوجه نحو الاقتصاد الأزرق والدروس المستفادة منها

1. الاقتصاد الأزرق: مفهومه وعلاقته بالتنوع الاقتصادي

يعد الاستثمار في اقتصاد المحيطات والبحار قديم قدم البشرية، إلا أن نشأة مصطلح

"الاقتصاد الأزرق" يعود إلى بداية الألفية الثالثة فقط. ومن هنا نتساءل لماذا ظهر هذا المصطلح؟

وما هو مضمونه وغاياته ومجالاته؟

1. مفهوم الاقتصاد الأزرق.

يعد الاقتصادي البلجيكي **جونتر باولي**، صاحب كتاب "الاقتصاد الأزرق: عشر سنوات، مئة اختراع واكتشاف، ومئة مليون فرصة عمل" (2010)¹ من الأوائل الذين لفتوا الانتباه إلى أهمية "الاقتصاد الأزرق"، ليعاد طرح المصطلح بقوة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بـريو دي جانيرو 2012 بعد إضافة البعد البيئي عليه.

يشير الاقتصاد الأزرق حسب **البنك الدولي** إلى "الاستخدام المستدام لموارد المحيطات لتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل العيش، وتوفير الوظائف، مع الحفاظ على صحة النظم البيئية البحرية".

في حين عرفه **مركز الاقتصاد الأزرق** من خلال استخداماته: "يستخدم مصطلح الاقتصاد الأزرق على نطاق واسع عالميا وفق ثلاثة معاني: المساهمة العامة للمحيطات في الاقتصاد، الحاجة إلى معالجة الاستدامة البيئية للمحيطات، والاقتصاد البحري كفرصة للنمو في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء".²

أما بخصوص أنواع الاقتصاد الأزرق، ففي نفس منحنى تعريف مركز الاقتصاد الأزرق، قام **الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة** بوضع إطار تحليلي يحدد ثلاثة أنواع من الاقتصاد الأزرق، والتي تبرز في آن واحد تطور المفهوم:³

أ. الاقتصاد الأزرق المرتبط بالأنشطة البحرية:

يعرف أيضا بـ "اقتصاد المحيطات"، ويشمل أنشطة القطاع البحري التقليدية باستثناء بعض الحالات فقط كالقطاع العسكري البحري. وبدأ الحديث منذ أواخر القرن العشرين حول كيفية الاستفادة القصوى من النمو الأزرق وتحقيق ناتج محلي إجمالي "أزرق".

ب. الاقتصاد الأزرق المستدام:

تم ربط الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة في مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 2012، وتم إدراجه في الهدف الرابع عشر للتنمية المستدامة 2030 المعتمدة منذ 2015، بعنوان "الحياة تحت الماء". وبهذا أخذت المؤسسات والمنظمات الناشطة في هذا المجال تطور تعريفاتها لتركز على البعد البيئي والاجتماعي والحوكمة الرشيدة في إدارة الاقتصاد الأزرق.

ت. الاقتصاد الأزرق التجديدي:

له رؤية تتجاوز البعد الاقتصادي التقليدي، تتصف بالشمولية والاندماج والتجديد، كما أنه يروج للعدالة الزرقاء. ويركز على نموذج حوكمة تشاركية ويأخذ في الحسبان جميع المستويات، إضافة إلى تركيزها على البعد البيئي المستدام واحترام حقوق الدول الساحلية والجزرية. ومنذ إدخال مصطلح "التجديدي" على الاقتصاد الأزرق في 2020، تم استبعاد بعض الأنشطة منه لتعارضها مع أهداف إزالة الكربون المنصوص عليه في اتفاق باريس 2015، على غرار استخراج النفط والتعدين في أعماق البحار، وفي المقابل، تنمية أنشطة أخرى لتدخل في مجال "التجديدي" كالسياحة الساحلية، الصيد وتربية الأحياء المائية بشكل مستدام.

من الضروري الإشارة في الأخير إلى أن النوع الأول "اقتصاد المحيطات" لا يعد اقتصادا مستداما، ونظرا للرهانات التي تواجه القطاع البحري مع مشاكل المناخ والتلوث وضرورة المحافظة على التنوع البيولوجي للكائنات البحرية اتجهت المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المهمة بالقطاع بالتحرك لتعزيز اقتصاد أزرق ونمو أزرق يضمن الاستدامة ويساهم في الدخل الوطني الإجمالي الأزرق. إلى أن أصبح محورا رئيسيا في نقاشات الأمم المتحدة التي دمجته في أهداف التنمية المستدامة 2030.

2. لماذا الاقتصاد الأزرق؟

يمكن إبراز أهداف الاقتصاد الأزرق من خلال النقاط الآتية:

- تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى وجود سبل عيش 40 % من السكان في المناطق الساحلية أو بالقرب منها في العالم. ويساهم سكان تلك المناطق بحوالي 1.5 تريليون دولار سنويا في الاقتصاد العالمي، ويتوقع أن تبلغ النسبة الضعف (03 تريليون دولار) بحلول عام 2030. وهذا ما يدعو إلى ضرورة تعزيز الاقتصادات القائمة على البحار والمحيطات بطريقة مستدامة.⁴

- يهدف الاقتصاد الأزرق إلى تحقيق الأمن الغذائي (توفير إمدادات الأسماك لقراءة 2.6 بليون نسمة في العالم، إلى جانب مصادر الأغذية الأخرى كالأعشاب البحرية)، كما يوفر فرص العمل لحوالي 120 مليون نسمة، بالإضافة إلى مداخل السياحة الساحلية والتجارة الدولية...

- يهدف الاقتصاد الأزرق إلى حماية البيئة البحرية واستدامتها.
- يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، والتوجه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة والابتكار التكنولوجي في مجال الاقتصاد الأزرق.⁵

من خلال ما سبق، تظهر أهمية الاقتصاد الأزرق في تحقيق الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة "الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام من أجل التنمية المستدامة"، أي للاقتصاد الأزرق أهداف اقتصادية (زيادة الدخل الإجمالي الوطني عن طريق السياحة الساحلية، تطبيق الاقتصاد الدائري...)، اجتماعية (تقاسم المنافع، الاستهلاك المشترك، فرص العمل...) وبيئية (الحفاظ على النظام البيولوجي، التوجه نحو الكربون الأزرق...).

3. مجالاته

يشمل الاقتصاد الأزرق مجموعة من القطاعات على غرار النقل البحري والنهري، السياحة الساحلية، تربية الأحياء المائية، الصيد المستدام، إدارة النفايات البحرية والنهرية، إدارة الموانئ⁶، الطاقات المتجددة الزرقاء...

وهناك من يصنفها إلى مجالات قائمة مثل: النقل البحري والنهري، مشروعات الموانئ والتخزين والمياه، استخراج النفط والغاز، بناء وإصلاح السفن، والسياحة الساحلية. ومجالات ناشئة كالطاقات المتجددة البحرية، الاقتصاد الحيوي الأزرق، تحلية المياه، الحماية الساحلية والبيئية...⁷ ويبدو أن هذا التصنيف أكثر دقة من التصنيف الأول (القطاعي)، حيث يميز بين الأنشطة الزرقاء التقليدية (القائمة منذ زمن بعيد) والجديدة (الناشئة) كالطاقات المتجددة البحرية.

4. الاقتصاد الأزرق والتنوع الاقتصادي

يحتل موضوع التنوع الاقتصادي مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول، حيث أصبحت تتنافس مع بعضها البعض لتحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسية من خلال تنوع هياكل إنتاجها، وبالتالي زيادة معدلات نموها الاقتصادي واستدامتها. حيث يقال عن اقتصاد بلد ما أنه متنوع حسب الخبير الاقتصادي "Jean Claude Bertellini" إذا كان هيكله الإنتاجي مقسما بين عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض التي تختلف من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة". وتزداد أهمية "التنوع الاقتصادي" بالنسبة للدول الريفية لتقليل الاعتماد على مصدر أو قطاع واحد كالنفط في الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير والإيرادات العامة. ولهذا أصبح رهان تلك الدول هو تنمية قطاعات اقتصادية خارج المحروقات كالزراعة والصناعة والسياحة والطاقات المتجددة... إلخ.⁸

وعليه، تظهر البحار والمحيطات كثرة يجب استثمارها في الدول الساحلية والجزرية، ورغم أن التوجه نحو النمو الأزرق والاستثمار الأزرق لا يزال في بداياته محليا ودوليا إلا أنه أصبح عنصرا مهما في خطة التنمية المستدامة 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة سنة 2015، حيث يظهر ذلك مباشرة في الهدف 14 الذي ينص على الحفاظ على البحار والمحيطات والموارد البحرية بشكل مستدام، أو بشكل غير مباشر في الهدف 1 (القضاء على الفقر)، الهدف 2

(القضاء على الجوع)، الهدف 7 (الطاقات النظيفة)... إلخ، وبالتالي بلوغ الغايات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للاقتصاد الأزرق.

إذن، الاقتصاد الأزرق يفتح آفاقا لخلق مناصب عمل في قطاعات عديدة كالصيد والسياحة البحرية والطاقات المتجددة البحرية وفق استراتيجيات صديقة للبيئة، ويعزز الأمن الغذائي من خلال الزراعة المائية وتربية الأحياء البحرية، كما يفتح المجال للبحث والابتكار في الصناعات البحرية. وكل هذا من شأنه أن يساهم في تنويع مصادر الدخل الإجمالي المحلي للدول ويقلل الاعتماد على مصدر واحد كما هو الحال في الدول الريعية كالجزائر.

II. الاقتصاد الأزرق كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر

الغاز والبتروول ثروات زائلة لا تضمن حق الأجيال القادمة، كما أن أسعارها ليست مستقرة في السوق العالمية وهذا ما يجعل "التنويع الاقتصادي" والاتجاه نحو القطاعات الإنتاجية في الجزائر حتمية وليس خيارا. ويظهر الاقتصاد الأزرق من البدائل المتاحة للدولة نظرا للفرص التي يوفرها اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا.

1. التنويع الاقتصادي كركيزة لإقلاع اقتصادي آمن في الجزائر

تشير الإحصائيات الاقتصادية أن القطاعات خارج المحروقات شكلت 78% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2018-2022)، لكن المحروقات لوحدها مثلت أكثر من 92% من الصادرات و43% من الإيرادات⁹. وهذا يدل أن الاقتصاد الوطني مرهون بأسعار النفط في السوق العالمية سلبا وإيجابا.

ولم يغيب موضوع "التنويع الاقتصادي" عن خطابات النخبة الحاكمة في الجزائر، منذ بداية الألفية الثالثة، ليزداد تمركزا في النقاشات الحكومية ورسم السياسات العامة في السنوات الأخيرة

خاصة بعد الأزمة الاقتصادية 2014 وأزمة كورونا كوفيد -19، اللتان بينتا مرة أخرى هشاشة هيكل الاقتصاد الوطني.

وفي إطار سياسة التنوع الاقتصادي، صادقت الحكومة على نموذج للنمو الاقتصادي الجديد سنة 2016، وسطرت تنفيذه على ثلاث مراحل: مرحلة بعث السياسة (2016-2019)، مرحلة انتقالية لتدارك الاقتصاد الوطني (2020-2025)، ومرحلة الاستقرار والتوافق (2026-2030). وتسعى الحكومة من خلاله إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات بنحو 6.5 % سنويا من 2025 إلى غاية 2030.¹⁰

ومن النتائج الأولية لإستراتيجية التنوع الاقتصادي، انخفاض حصة قطاع الصناعات الاستخراجية في الجزائر من 49.3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 إلى 22.5 % سنة 2021، ومقابل ذلك، ارتفع نصيب قطاع الزراعة والغابات من 8.2 % إلى 14.4 % خلال نفس الفترة الزمنية.¹¹ كما بلغ حجم صادرات الجزائر خارج المحروقات 07 مليارات دولار سنة 2024 مع رفع رهان بلوغها 29 مليار دولار سنة 2030 في إستراتيجية تحقيق الاستقلال الاقتصادي.¹²

2. الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق في الجزائر 2030

يمتد الشريط الساحلي الجزائري على 1620 كم، يشمل 44 موقع إنزال (موانئ، شواطئ إنزال، ملاجئ طبيعية وأخرى مجهزة)، من جهة أخرى، يقطن حوالي 15 مليون جزائري في المناطق الساحلية، ويعتمد قرابة 07 ملايين جزائري على البحر (بشكل مباشر أو غير مباشر) لكسب رزقهم. وحسب إحصائيات 2019، يوفر الاقتصاد البحري والملاحي وظائف مباشرة لـ 300.000 شخص ووظائف غير مباشرة لـ 450.000 شخص.¹³

يمثل الاقتصاد الأزرق مجالا حيويا في الاقتصاد الجزائري، حيث تشير الدراسات أنه يساهم بما لا يقل عن 12 % من الناتج الوطني الإجمالي، غير أن تمركز حوالي 40% من السكان و38 % من الصناعات في المناطق الساحلية، و60 % منها أنشطة ملوثة يضر بأهداف الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة على حد سواء.¹⁴ وهذا ما يرفع تحدي إيجاد أنماط تسيير رشيدة للموارد يضمن الاستفادة القصوى من الإمكانيات البحرية والحفاظ على استدامتها أيضا. وعليه، انخرطت الجزائر إقليميا ودوليا في مبادرات الاقتصاد الأزرق كمبادرة WEST MED (استضافت الاجتماع الوزاري لمبادرة WEST MED في ديسمبر 2018)، والمبادرة الإفريقية للاقتصاد الأزرق، واتفاقية برشلونة. كما اتبعت التوجهات العالمية كتوجيهات منظمة الفاو ودمجت معايير الاقتصاد الأزرق على سياساتها الوطنية.¹⁵

الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق إذن، كانت نتاج عمليات استشارة محلية، إقليمية ودولية، منذ انطلاقتها في جويلية 2019. وتهدف إستراتيجية SNEB 2030 إلى جعل البحر والساحل الجزائري محركين مهمين لاقتصاد مستدام في الجزائر؛ وذلك من خلال:

- جذب الاستثمارات العامة والخاصة المحلية والأجنبية
- تطوير القطاعات البحرية والساحلية
- خلق تكامل بين القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق (الصناعة، الطاقة، الزراعة، إدارة المياه...).
- دعم خلق فرص عمل وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية.¹⁶

وقد حددت الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق أحد عشر محورا، تعد بمثابة رهانات تسعى لبلوغها، ووضعت لكل محور إجراءات بأولويات محددة وقابلة للقياس مع ربط خطة عمل الحكومة 2020 مع أهداف التنمية المستدامة ووفق آجال قريبة، متوسطة وبعيدة. وتتمثل هذه المحاور في: المساهمة في الحوكمة العالمية للبحار والمحيطات، تحسين وتكييف الحوكمة البحرية

المحلية، تعزيز دمج المدن الساحلية وزيادة قدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الساحلية والبحرية، حماية وتعزيز النظم البيئية البحرية، المساهمة في الأمن الصحي للبلاد، الأمن الغذائي، أمن المياه والطاقة، الاستجابة لتحديات المناخ في المناطق الساحلية، الصمود الاجتماعي والاقتصادي والتوظيفي، نشر الوعي البيئي وأهمية الاقتصاد الأزرق، وتمويل الاقتصاد الأزرق بكفاءة واستدامة.¹⁷

كما يجب الإشارة إلى أن إستراتيجية الاقتصاد الأزرق في الجزائر 2030 تستند إلى ثلاثة محاور ارتكاز وهي:

. **التهيئة الإقليمية الوطنية SNAT 2030**؛ حيث تسعى الإستراتيجية إلى تحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، العدالة الإقليمية (الاستخدام المستدام للمناطق الساحلية).

. **النموذج الاقتصادي الجديد**؛ حيث يساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق إستراتيجية التنوع الاقتصادي التي باشرتها الجزائر، من خلال استغلال الثروة البحرية والساحلية.

. **التكامل البيئي والمناخي**؛ حيث تعتبر الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية 2030 الرافعة البيئية للاقتصاد الأزرق،¹⁸ كما يُعزز المخطط الوطني للمناخ 2019 جانب التكيف المناخي لهذه الإستراتيجية¹⁹.

حقيقة، يعد الاقتصاد الأزرق مجالا حيويا وواعدة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، لكنه لا يزال في أولى خطواته، وقطاعات عديدة تنتمي إليه بحاجة إلى تنمية واستثمار كالسياحة البحرية (جيجل، بجاية، مستغانم...) والطاقت المتجددة البحرية وتربية الأسماك... فسبقا لم تكن هناك سياسة واضحة لاستغلال الموارد البحرية بطريقة مسؤولة وفعالة، لكن مع وضع الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق ووضع برنامج الاقتصاد الأزرق بدأت إصلاحات جوهرية تظهر في هذا

المجال على غرار تربية المائيات، تحلية مياه البحر، تحديث الموانئ، دعم الابتكارات والمؤسسات الناشئة في الاقتصاد الأزرق.

III. التجربة الإندونيسية في الاقتصاد الأزرق

إندونيسيا دولة أرخبيلية تحتوي على 17.504 جزيرة وساحلا يقدر بـ 108.000 كم، وهذا ما يجعلها تملك إمكانات بحرية هائلة، وفرص استثمار ضخمة في مجالات الاقتصاد الأزرق.

1. واقع الاقتصاد الأزرق في إندونيسيا

كان الاهتمام بإدماج الاقتصاد الأزرق ضمن السياسات الوطنية في إندونيسيا واضحا في خطة التنمية الوطنية طويلة المدى 2005-2025، التي ركزت على الاستخدام المستدام للموارد البحرية. ورافق ذلك إطار قانوني يضبط تسيير القطاع على غرار إدارة الموارد السمكية (2007)، التخطيط البحري وإدارة النفايات (2009)، إدارة الموارد البحرية والطاقة (2014)، التكنولوجيا الحيوية البحرية والتطوير البحري (2021). كما عززت إندونيسيا انتقالها نحو الاقتصاد الأزرق من خلال شراكات والتزامها بالتعاون الدولي في هذا المجال؛ إعلان رابطة حافة المحيط الهندي لعام 2017 حول الاقتصاد الأزرق، البيان المشترك بين السويد وإندونيسيا بشأن التعاون في الاقتصاد الأزرق 2021.²⁰

ويمكن عرض واقع الاقتصاد الأزرق في إندونيسيا من خلال بعض المؤشرات، كالتالي:

- يبلغ حجم اقتصاد البحار في إندونيسيا 280 مليار دولار سنويا، بحيث تحقق السياحة المرتبطة بالشعاب المرجانية وحدها إيرادات تصل 3 مليارات دولار حسب إحصائيات البنك الدولي. كما تضم 18% من الشعاب المرجانية العالمية (إحصائيات BAPPENAS2021).²¹

- سجلت إندونيسيا سنة 2018 فائضا تجاريا بقيمة 4.12 مليار دولار في قطاع الصيد البحري.

- إقليميا؛ تتفوق اندونيسيا في قطاع المصايد البحرية في منطقة الآسيان، حيث كانت المسؤولة عن الإنتاج الكبير والقيمة المضافة لقطاع تجهيز الأسماك لمنطقة الآسيان سنة 2015. كما تحتل المرتبة الأولى في المنطقة من حيث الشحن البحري (بقيمة 2.6 مليار دولار) ونقل الركاب بحرا (2.2 مليار دولار).
 - عالميا، تعتبر اندونيسيا ثاني أكبر منتج للمأكولات البحرية بعد الصين.
 - ووفق رؤية اندونيسيا 2045، تسعى الحكومة إلى تطوير الاقتصاد الأزرق والانتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد مستدام من خلال تعزيز إدارة الموارد البحرية وبناء قطاعات بحرية مبتكرة وتنافسية ومستدامة.²²
- مما سبق، يتضح أن إندونيسيا تمكنت من استغلال ثرواتها البحرية بفعالية، ليصبح الاقتصاد الأزرق جزء لا يتجزأ من اقتصادها الوطني، رغم التحديات الكبيرة التي لا تزال تواجهها، وهذا ما يطرح التساؤل حول السياسات المتخذة في هذا المجال.

2. أهم السياسات والإجراءات الحكومية المتخذة للتحويل تجاه الاقتصاد الأزرق

من السياسات الحكومية المتخذة لتسهيل اعتماد الاقتصاد الأزرق في إندونيسيا، يمكن التركيز على ما يلي:

- **مكافحة الصيد غير القانوني وغير المنظم:** أصدرت الحكومة الاندونيسية اللائحة الرئاسية رقم 115 لسنة 2015²³، بهدف تقادي استنزاف مخزون الأسماك والتأثير السلبي على الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية. ومن النتائج المحققة جراء هذه اللائحة انخفاض معدل الصيد الجائر تدريجيا، وتراجع الخسائر في المنطقة الاقتصادية الخالصة بـ 25 % منذ تطبيقها. هذا إلى جانب ارتفاع كمية الأسماك المصطادة مما يدل على تحسن في استدامتها. وعليه اعتمدت إندونيسيا نظام الصيد المقنن المعتمد على الحصص للحفاظ على الموارد السمكية والبحرية من ناحية، وتحسين رفاهية الصيادين من ناحية أخرى، حيث أطلقت الحكومة سنة 2019 برنامج "أسماك مستدامة لإندونيسيا" لزيادة إنتاج الأسماك بشكل مستدام واستنادا إلى نظام صيد مقنن ومبني على الحصص.²⁴

- **تطوير الاستزراع البحري والساحلي والبري المستدام:** ويشمل مشاريع عديدة كتربية الأسماك وزراعة الأعشاب البحرية وتربية المحار، ويستخدم في ذلك أساليب وتقنيات حديثة نظيفة وصديقة للبيئة. ومن أهم المبادرات الحكومية في هذا المجال " مشروع البحر النظيف" في جزيرة باري -جاكرتا أين تمت إزالة 1.5 طن من النفايات البلاستيكية من البحر خلال شهرين، وتطوير الاستزراع العضوي وتكنولوجيا الزراعة العمودية على اليابسة لتوفير الأغذية الصحية للسكان.²⁵ ومن حيث الأرقام، تشير الإحصائيات الحديثة لمنظمة OCDE أن إجمالي إنتاج الأسماك (صيد طبيعي) في اندونيسيا بلغ 7.7 مليون طن سنة 2020، ويمثل الاستزراع المائي 42 % من إجمالي المنتجات السمكية، وللعلم فقد شهد هذا القطاع (قطاع الاستزراع المائي) نموا فاق 100 % خلال العقد الماضي.²⁶ وهذا دليل على نجاح السياسات الحكومية في مجال الاستزراع المائي.

- **توسيع المناطق البحرية المحمية مع تحسين أنظمة الرقابة والإدارة:** يساهم توسيع المناطق البحرية المحمية في تحسين جودة واستدامة النظم البيئية البحرية²⁷ مما يدعم السياحة ومصايد الأسماك وإدارة الموارد البحرية في المناطق المحلية، حيث سمح للسلطات المحلية الإشراف على المصايد السمكية داخل حدود 12 ميلا من الساحل، في حين تضطلع السلطات المركزية على المناطق التي تتجاوز تلك المسافة. وقد تعهدت اندونيسيا بتخصيص 32.5 مليون هكتار من مياها كمناطق محمية بحلول 2030، لتتشيئ منها 28.91 مليون هكتار مع نهاية 2022، وتمت الإدارة من طرف السلطات المركزية والمحلية²⁸. كما تجدر الإشارة إلى تقسيم تلك المناطق المحمية إلى مناطق مغلقة (تساهم في تجديد الثروة السمكية)، منطقة الصيد المستدام والمحدود، منطقة الاستغلال ومناطق أخرى مما يعزز البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي لتلك المناطق.²⁹ هذه الإستراتيجية سمحت بمشاركة المجتمع المحلي في إعداد القرارات مما ساهم في تنفيذها بنجاح.

- **تنظيف النفايات البلاستيكية في البحر:** يعد تلوث البحار أكبر مشكلة عالمية، ومن المبادرات التي أطلقتها إندونيسيا في هذا الشأن " حركة مشاركة الصيادين" أو ما يعرف بـ "شهر حب البحر". وتشمل هذه المبادرة عدة جهات: الحكومة، المجتمع والوكالات المختلفة. ويتم تدريب الصيادين ليكونوا وكلاء تغيير لجمع النفايات ونقلها إلى مراكز

التجميع. وهذا يدل على اعتماد الحكومة للمقاربة التشاركية لدعم الاقتصاد الأزرق وبلوغ أهدافه.

- **تطوير الصناعات البحرية والبنية التحتية:** هذا المجال ليس متطور بما يكفي، غير أن الحكومة أطلقت سياسات لتبسيط اللوائح وزيادة التعاون مع مختلف الفواعل لتطوير تقنيات المحيط المتجددة.

- **برنامج "تطوير السياحة المتكاملة والمستدامة 2018":** نظرا لتراجع الغطاء الغابي في إندونيسيا والمخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي البحري، أطلقت الحكومة هذه المبادرة للتخطيط أكثر للسياحة البحرية، الاستثمار في البنى التحتية، تشجيع الأعمال والشراكة مع القطاع الخاص...

- **ابتكار آليات تمويل الاقتصاد الأزرق:** تم إنشاء مؤسسة تمويل خاصة بقطاع الصيد البحري، كما اتجهت الحكومة إلى الصكوك الزرقاء المتوافقة مع الشريعة وتأمين الشعب المرجانية والسندات القائمة على النتائج... وقد ساهمت هذه السياسات في جذب القطاع الخاص وتوسيع مصادر التمويل.³⁰

3. الدروس المستفادة للجزائر

رغم التحديات الكبيرة التي لا تزال تواجه الاقتصاد الأزرق في إندونيسيا على غرار تغير المناخ، والنفائات البحرية، ضعف البنية التحتية، ونقص الاستثمار في التكنولوجيا والطاقات البحرية المتجددة، إلا أنه في المقابل، قدمت الحكومة عدة مبادرات وسياسات داعمة للتحويل نحو الاقتصاد الأزرق. وكان لها نتائج إيجابية جعلت من إندونيسيا رائدة في العديد من المجالات الزرقاء، وخصوصا في الاستزراع المائي ومصايد الأسماك. وعليه؛ يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الإندونيسية للانطلاق بخطى واثقة تجاه الاقتصاد الأزرق لبلوغ أهداف الإستراتيجية الوطنية لـ 2030 على ضوء التجربة الإندونيسية من خلال تحليل PESTEL³¹ الذي يدرس مختلف البيئات الخارجية التي تؤثر على تطوير الاقتصاد الأزرق:

- **سياسيا:** لابد من إرادة سياسية قوية لمراقبة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق، والتنسيق الدائم ما بين الوزارات المعنية بتخطيطها وتنفيذها (الصيد البحري، السياحة، النقل....)، إضافة إلى الصرامة في محاربة الصيد الجائر.
- **اقتصاديا:** لابد من إطلاق أدوات تمويل لمشروعات الاقتصاد الأزرق على غرار السندات الزرقاء في اندونيسيا وتشجيع القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) للاستثمار في القطاعات الناشئة في الاقتصاد الأزرق كالطاقات المتجددة البحرية وتحديث الموانئ والسياحة الساحلية. هذه المجالات العديدة والمتنوعة من شأنها أن تحقق تنوعا اقتصاديا وتنمية مستدامة ومساهمة فعالة للدخل الوطني الإجمالي.
- **اجتماعيا:** إشراك المجتمعات الساحلية في اتخاذ القرارات الخاصة بمناطقهم، ومساهمتهم الفعالة في مجال السياحة الساحلية (ثقافة سياحية) والصيد وتربية الأحياء المائية والزراعة العضوية... وإشراك الصيادين المحليين في عمليات جمع النفايات البلاستيكية البحرية وتدريبهم على التقنيات الحديثة في هذا المجال.
- **تكنولوجيا:** تستخدم اندونيسيا أدوات رقمية لرصد الأنشطة البحرية، وتدعم البحوث الجامعية في مجال الطاقات البحرية المتجددة وتربية الأحياء البحرية. من جهته وضع برنامج الاقتصاد الأزرق في الجزائر والممول من طرف الاتحاد الأوروبي ضمن أولوياته تحديث آليات الرصد البحري ودعم البيوتكنولوجيا البحرية وتشجيع المؤسسات الناشئة في مجال الاقتصاد الأزرق والتعاون مع الجامعات لتطوير البحوث في ذات المجال.³²
- **بيئيا:** يمكن الاستفادة من التجربة الإندونيسية في مجال حماية التنوع البيولوجي البحري وتوسيع المناطق البحرية المحمية والاستدامة في تربية الأسماك والأحياء المائية.
- **قانونيا:** ساهم الإطار القانوني للاقتصاد الأزرق الإندونيسي في تنمية القطاع، من خلال سن قوانين مشجعة للاستثمار في مجالات الاقتصاد الأزرق، إضافة إلى الصرامة في تطبيق الصيد المقنن والقائم على الحصص. وهي سياسات يمكن للجزائر أن تعتمد عليها لتنمية القطاعات الزرقاء وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

خاتمة:

الجزائر بحاجة إلى نهج شامل وتنسيق عال بين كل قطاعات الاقتصاد الأزرق وفق مقاربة تشاركية في التسيير بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لبلوغ أهداف الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق 2030، فالاستثمار في مجالات الاقتصاد الأزرق هو تنمية لعدة قطاعات منتجة (سياحة ساحلية، إدارة الموانئ، الصيد البحري، تربية الأحياء المائية، طاقات متجددة بحرية....) من شأنها أن تساهم في تنويع مصادر الدخل الإجمالي الوطني وبالتالي إصلاح الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني الريعي.

الهوامش و المراجع:

¹ Pauli, Gunter A, **The Blue Economy: 10 Years, 100 Innovations, 100 Million Jobs**. Report to the club of Rome, Paradigm Publications, Taos, New Mexico, (2010).

² United Nations, Blue economy definitions, on line:

- https://www.un.org/regularprocess/sites/www.un.org/regularprocess/files/rok_part_2.pdf

³ Raphaëla le Gouvello, François Simard, **Vers une économie bleue régénérative**, Gland, Suisse : Union internationale pour la conservation de la nature, 2024, p p vii- viii.

⁴ منظمة الأمم المتحدة، " الاقتصاد الأزرق المستدام أمر بالغ الأهمية للبلدان الصغيرة وسكان المناطق الساحلية"، 28 يونيو 2022، متاح على الموقع:

- <https://news.un.org/ar/story/2022/06/1105772>

⁵ خالد عبد الحميد حسانين، إيهاب محمد يونس، "الاقتصاد الأزرق كمسار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول البحر المتوسط: حالة مصر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 38، العدد 01، 2024، ص ص 668-669.

⁶ Harvard Business Review، "الاقتصاد الأزرق"، متاح على الموقع:

- <https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D8%B1%D9%82/>

⁷ لمعلومات أكثر حول هذا المحور، راجع:

- محمد جلال محمد السيد خطاب، "متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 01، 2020، ص ص 757-767.

⁸ حياة بولرباق، التنويع الاقتصادي في الجزائر: سبل وآليات تعزيز الصادرات خارج المحروقات، الجزائر: دار أجيال الرقمي، 2024، ص ص 11-15.

⁹ Groupe de la banque mondiale, « Poursuivre l'effort de diversification : un rapport de la banque mondiale souligne la nécessité de renforcer la résilience économique de l'Algérie dans un contexte d'incertitude mondiale croissante », communiqué de la presse, 26-10-2023 , sur le site :

- <https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2023/10/26/continuing-the-diversification-effort-world-bank-report-highlights-importance-of-strengthening-algeria-s-economic-resili>

¹⁰ وكالة الأنباء الجزائرية، "تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030 سيتم على ثلاث مراحل"، 11-04-2017، متاح على الموقع:

- <https://www.aps.dz/ar/economie/41833-%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%A7%D9%82-2030-%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84>

¹¹ جمال قاسم حسن وآخرون، التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي: دراسات اقتصادية، العدد 118، 2023، ص ص 4-7.

¹² الإذاعة الجزائرية، "ارتفاع الصادرات خارج المحروقات يعكس الانجازات المجسدة تبعا لالتزامات رئيس الجمهورية"، 25-07-2024، متاح على الموقع:

- <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/49285>

¹³ Ministry of fisheries and fish production, **National strategy for the blue economy in Algeria –SNEB 2030-**, September 2021, p 09.

¹⁴ **Idem.**

¹⁵ Ministry of fisheries and fish production, **National strategy for the blue economy in Algeria –SNEB 2030-**, **op.cit**, pp 12-13.

¹⁶ وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، La stratégie nationale pour l'économie bleue SNEB 2030، متاح على موقع الوزارة:

- https://mpeche.gov.dz/?page_id=3631

¹⁷ يمكن الاطلاع على هذه المحاور بالتفصيل في:

- Ministry of fisheries and fish production, **National strategy for the blue economy in Algeria –SNEB 2030-**, **op.cit**, pp 23- 84.

¹⁸ تلقت الجزائر برنامج دعم لتنفيذ إستراتيجيتها للفترة (2021-2027) من الاتحاد الأوروبي، بمقدار 22 مليون أورو حسب تصريحات سفير الاتحاد الأوروبي بالجزائر.

¹⁹ Ministry of fisheries and fish production, **National strategy for the blue economy in Algeria –SNEB 2030-**, **Op.cit**, pp 15-16.

²⁰ Canyon Keanu, Teguh Dartando, **Developing the blue economy in Indonesia**, Policy brief: Economic research institute for ASEAN and East Asia, n° 05, August 2023, p02.

²¹ تنتمي إلى المثلث المرجاني الذي يحتوي على أكبر تنوع بيولوجي بحري في العالم: اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، بابوا غينيا الجديدة، جزر سليمان وتيمور الشرقية.

²² Leonardo A. A. Teguh Sambodo (editor), **Indonesia blue economy roadmap**, Ministry of national development planning/ National development planning agency, 2023, p 14-16.

²³ في هذا الإطار، أقدمت وزيرة الشؤون البحرية والثروة السمكية سوسي بودجاستوتي على حرق السفن المتورطة في الممارسات غير القانونية، راجع:

- Nurul titi Marie et al, « Revisiting Indonesia's blue economy vision in IORA », **Jurnal Pertahanan**, vol 10, N°02, 2024, p 344.

²⁴ Mahadiansar Mahadiansar et al, "PESTEL Analysis of Blue Economy Development Policy in Indonesia", **BIO Web of Conferences** 70, 2023, p 04.

²⁵ **Ibid**, p 05.

²⁶ Canyon Keanu, Teguh Dartando, **Op.cit**, p p 02-03.

²⁷ اعتمدت الحكومة سياسة لإنشاء أكبر منطقة حماية بحرية في العالم، وهي منطقة كاريماتا - جزر رياو الوطنية البحرية المحمية، تغطي مساحة 5.8 مليون هكتار وتشمل 17 منطقة - مدينة.

²⁸ من البرامج القائمة في هذا المجال: برنامج إدارة المناطق الساحلية والجزر الصغيرة، البرنامج الوطني لإدارة السواحل والمحيطات، برنامج الحفظ البحري الإندونيسي.

²⁹ Mahadiansar Mahadiansar et al, **Op.cit**, p 06.

³⁰ Canyon Keanu, Teguh Dartando, **Op.cit**, p 03.

31 يمكن فهم هذا التحليل بعمق بالعودة إلى المقال:

- Mahadiansar Mahadiansar et al, "PESTEL Analysis of Blue Economy Development Policy in Indonesia", **BIO Web of Conferences** 70, 2023.

³² يمكن الاطلاع على برنامج الاقتصاد الأزرق في الجزائر من خلال الموقع:

- <https://www.economiebleue.dz/ar/>